

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

GOOD WILL CENTER
For Social Peace & Rural Development



مركز المساعي الحميدة
للتنمية الريفية والسلام الإجتماعي

Date :.....

التاريخ :.....

راكوبة أجاويد دارفور

بالتعاون مع

مركز المساعي الحميدة للتنمية

الريفية والسلام الاجتماعي

ورشة الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي

(السودان)

الدوحة - ٢٩ مايو - ٣٠ مايو - ٢٠١٠م

دراسة من إعداد :-

الأستاذ / محمد أحمد حامد منصور (الشاب)

السودان - الخرطوم - مايو - ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

وقال تعالى (لا خير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقه أو معروف أو اصلاح بين الناس .
ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً)
قال تعالى (ادع إلي سبيل ربك بالحكمه والموعظه الحسنه وجادلهم بالتى هي أحسن)

يشرفنى أن أتقدم بهذه الرؤية التى تحمل فى مضامينها أضاءة مختصرة عن أبعاد النزاعات بالسودان ما خططته يمثل أبعاد لمشكلات عانى منها السودان فى أطرافه على امتداد سنوات خلت . لربما نكون قد أسهنا بالتركيز عن الألية الأهلية وتفصيلاً لماهيتها بأعتبار أنها الوسيلة التى لازال الكثيرون يعتمدون عليها دولة أو مجتمع لأن غالب سكان السودان بالريف تحكمهم ممارساتهم المهنية ووسائل كسبهم للعيش الذى يتداخل بين أطراف ومكونات تلك المجتمعات فالسودان تقلب فى النزاعات من قبلى مجتمعى وسياسى فى فترات متباعدة ومتقاربة وما تمازج من صراع سياسى بعده أجتماعى جهوى . لا أدعى أن أحاط قلمى بكل ما يتبادر للذهن ولكن هو أجتهد أختزل التوصيف الدقيق لحجم ومالات تلك النزاعات .

حاولت فى هذه الورقة أن أتلمس العناصر المهمة ذات الارتباط بالأوضاع الحالية وما قد يستجد مستقبلاً تسهم وتساعد فى التحول الديمقراطى بالسودان وما يمكن أن يعوق ذلك ودون أدنى شك كليهما يرتبط بالأمس وما حمل معه من خلافات وتباين وأحتقان سياسى بين أطراف يشكلون مدارس سياسية وفكرية مختلفة يجمع بينهما حب الوطن وقدسسية أرضه وسماحة شعبه .

الحل السلمى للنزاعات والانتقال الديمقراطى (السودان)

السودان كغيره من البلدان العربيه وماشده من تنازع سياسى وأضطرابات مسلحة منذ أستقلاله شملت أغلب أطرافه شرقاً وجنوباً وغرباً جعلته محط أنظار العالم خاصة وأن كل تلك النزاعات أزكتها وتقف وراءها قوى أجنبيه طامعه فى السودان موارد وأستهدافاً لهويته العربيه وتوجهه الإسلامى وقد وجدت تلك القوى أرضاً خصبه لتحقيق أستراتيجتها نتيجة الظلم الاجتماعى الذى يعانى منه أطرافه والتضييق على الحريات وأنتهاكات لحقوق الإنسان وغياب الممارسة الديمقراطيه الراشده لأكثر من أربعة عقود منذ أستقلال السودان (١٩٥٦م)

فالاكتقان السياسى وغياب التنمية المتوازنة وتقاسم عادل للثروه أفضى لتلك المشاكل التى يعانى منها السودان فاندلعت الحرب بين مكونات مسلحة في فض أقاليم السودان وأنظمة الحكم المتعاقبه ودخل الوطن في خضم التجاذبات والتدخلات الدولية والتأثيرات الأقليمية .

- دمرت الحرب والنزاعات الحياة الطبيعية بين كثير من مكونات المجتمع السودانى التى تأثرت بها خاصة بدارفور حيث هنالك أنتهاكات لحقوق الإنسان هيأت لوضع غاية فى التعقيد وفى تقديرنا الحل لمعالجة ذلك يكمن فى تهيئة الظروف المناسبة والملائمة التى تسهم فى عودة الوفاق والصفاء والتصالح بين مكونات المجتمع .

- لقد عانى كثير من المدنيين في مناطق مختلفه بالسودان من هول ما رآوه أو تناقل اليهم من غيرهم ممن تاذوا بهذه الحرب فلاذوا بالفرار قبل أن تدركهم آلة الحرب التى حلت بإخوانهم المتقاتلين من كافة الأطراف حفاظاً على ما يمكن الحفاظ عليه من حاجيات ومدخرات ونزحوا إلي حيث من سبقهم الى معسكرات النزوح بولايات السودان المختلفه أو باللجوء الي خارج الوطن مما حدا بتدخل المجتمع الدولى وأصدر عدد من القرارات في حق حكومة السودان وبعض قاده أطراف النزاع معاً توجت باحالة تلك المخالفات والممارسات التى أنتهكت حقوق الإنسان وأرتكاب لجرائم حرب الي المحكمة الجنائيه الدوليه أستناداً على الفصل السابع القرار .. (١٥٩٣)

- أفرزت تلك الظروف أنماطاً جديده في الحياة وعادات دخيلة رسمت لوحة حزينه للسودان المشرق فمظاهر الأغتصاب والتشرد والتيمم والفاقه والعوز والأمراض الجنسية القاتلة والتسول والنهب وثقافة القتل لاتفه الأسباب بين قبائله ومكوناته كأفرزات حرب طالت جل أقاليمه المضطربه ناهيك عن ظواهر النفاق السياسى والأجتماعى والتكسب من لدن بعض قواه متاجره بقضايا المحرومين والمحتاجين وذوى الأحتياجات الخاصة ، كل تلك المظاهر السالبة تحتاج الى وقفة ضمير صادقة لمعالجة آثار محاور الصراع والحرب وهى أكثر أهمية والحاخأ حيث فرضت نفسها على جذور المشكلة الأساسية والقضية المركزية للسودان لاحداث تحول ديمقراطى يلبي متطلبات التنمية والشراكه في العملية السياسيه التى تعمل لتوزيع الموارد بين أهل السودان بصورة عادله وشفافه إن الحرب ألحقت جراحات عميقه بالنفوس ومانتج عنها من كراهية وشعور بالانتقام يستوجب الأعترااف بالخطأ والأعتذار عنه لبناء الثقة بين أبناء السودان المتقاتلين وحمية السعى الصادق للحفاظ بقدر الأمكان على علاقات حية عامره بالاحترام بين كل مكوناته فهى مسئولية الحكومة وكل الأطراف التى تختلف معها فالسلام العادل وأستتاب الأمن وفرض هيبه الدولة وعدم تكرار مثل تلك النزاعات بتأكيد سيادة حكم القانون نبذاً للعنف والكراهية والقبول بالآخر لا للأقصاء على مستوى المجتمع المحلى والأقليمي والقومى هو المدخل لمعالجة تلك المشاكل .

- لقد تنامي واقع جديد لتلك المجتمعات وأثرت فى مجمل الممارسة السياسية وأدارة شئون السودان في بعض اقاليمه فى ظل تدهور العلاقات الأجتماعية الراسخه التى كانت تعصم العلاقات بين تلك المجتمعات التى تعيش نزاعات مسلحة حيث بات أنعدام الثقة بين الأطراف معضله لعودتها الي ما كانت عليه وهذا يتطلب جهداً كبيراً على مكونات المجتمع بتلك المناطق لأيجاد وبعث وتثوير تلك الأطر المتفق عليها للتعايش السلمى النابع من موروث العلاقات والتراضى بالأليات التقليديه والمحدثه ودونها لا يجدر بنا الحديث عن تحولات ديمقراطيه سلميه بالسودان فأذا نظرنا لهذه النزاعات يغلب عليها النزاع المسلح ذات الأرضية الأجتماعية

جاعله منها اكثر مناطقنا أحتواء للعنف الباعث للتوتر السياسى فاضحت قضية معقدة لاتحتمل التعجل فى الأحكام ولا السهولة فى التقييم ولا الأحادية فى التحليل وفرض الحلول والتسويات فأسبابها متعددة وفواعلها متعددون والحق كما الجور فيها موزع بين أطراف متعددين والحقيقة فيها الآن ليست واحدة بل موزعة أيضاً بين روايات متعددة أوزارها عديدون فالتعامل مثلاً مع إحدى مشاكل السودان كقضية دارفور تتطلب الموضوعية والحياد وتجنب الأقصاء مهما كان لأن السودان يمر بمرحلة تحول سياسى وديمقراطى حساس وخطير يلقى بظلاله على ما تبقى من استكمال لتسويات بين الحركة الشعبيه والمؤتمر الوطنى من قضايا الحدود وأببى والديون وكل تلك القضايا التى تبرز فى حال انفصال الجنوب بالإضافة لأستكمال أنفاذ بروتوكولات النيل الأزرق وجنوب كردفان وأببى فالمعالجات لابد أن تأخذ فى أعتبارها المسائل الاجتماعية والثقافية كمدخل للانفراج السياسى يضمن حلاً عادلاً وشاملاً لجميع الأطراف والفرقاء منهجا ونتيجة ، فالصلح والمصالحة السياسيه لايقوما فقط على توقيع الاتفاقيات بين رافعى السلاح بل على معالجة أصول المشاكل وإعادة بناء مقومات العيش المشترك على قاعدة العدل الذى يضمن للجميع حق المشاركة والعيش بسلام وكرامه لذلك يتحد الحق فى الحقيقة بالحق فى العدالة لمعالجة النزاعات العنيفة بمكوناتها الثقافية والإقتصادية والسياسية وتتداخل عناصرها التاريخيه وتتعدد التأثيرات الخارجية التى تجعل من غير الممكن تصور حلها بشكل عادل ودائم بالاقْتصار على مساومات سياسية بين الفرقاء المسلحين أو المنتظمين سياسياً ففى مثل هذه الحالات أكدت التجارب الدولية الناجحة لحل النزاعات العنيفة أن دور الفاعلين الاجتماعيين أساسى وجوهري (محسن مرزوق)

- ان المخرج الحقيقى لتجاوز أثار تلك الحرب هو احترام التاريخ وأعرافه والأعتراف بالمستجدات الديمغرافية والتنوع الثقافى والأثنى وأنتشار دائرة المعرفة والتغيير الذى طرأ فى أنماط الحياة والتطلع الى مستقبل يلبى ويفى بأحتياجات الأجيال القادمة والجيل الحالى ولكل أهل السودان مستقبلاً وإلا سيظل ذلك الخلاف يضرب باطنابه ويقطع أوصال السودان .

- إن أكبر معضله تواجه عملية التحول الديمقراطي هو محاصرة ومواجهه الصراع الأثنى النخبوى الجهوى المجتمعي الذي بدأ يبرز في السودان وكذلك التفاوت المجتمعي ذو الظل الطبقي الذي يبحث عن مداخل للمقاربه بينهما و ما لم تتخذ تدابير عاجله سياسية وأجتماعية وثقافية وأقتصادية تعالج ذلك التباين في التوزيع المتوازن للموارد التي تمكن من أحداث تنميه اجتماعيه متكامله تعنى بتحسين دخل الفرد وتوفير وسائل الإنتاج لاستيعاب قدرات كبيره متعطله تسهم في أحداث حراك فى الاقتصاد الكلى تكون الضمانه لتجاوزالصراع وتمثل البدايه الحقيقيه لصياغة المجتمع السودانى المتمايك المترابط الذي يعزز الهوية القومية السودانية . ان مسألة التحول الديمقراطي ترتبط بعوامل عديدة أهمها إطلاق الحريات التي تمكن الأحزاب من الممارسة السياسية وحققها الخطابى للجماهير وفتح مجالات أوسع لمنظمات المجتمع المدنى للأضطلاع بدور أكثر فاعلية فى الشأن العام حيث يعتبر التمليك والتمكين من المعلومة كحق للجميع يمثل الشفافية التي تساعد للوقوف على مكامن الأخطاء والتجاوزات ويجب الأ يغيب عن الأذهان إن الحرية المطلقة التي تقود للفضوية هي أحدى معاول هدم الديمقراطية هذا لا يعنى القبول بمبدأ التضييق أو القيود على الصحافة ووسائل الأعلام المختلفة ولكن لا بد أن تحترم كل الأطراف فى ممارستها السياسية الثوابت والخطوط الحمراء التي يمكن تعديها أو تجاوزها وهي تؤثر على الأمن القومي الوطني ، كما وأن القانون الذى ينظم ممارسة تلك الحريات المستمدة من الدستور ليست حقاً مطلقاً بيد أي من الحكومات ولكن تقييدها أو إعلان حالة الطوارئ التي تستدعى تعليقها هي أيضاً بقدر ما هي مسألة تقديرية الأ أنها مقيدة بقوانين تحرسها مؤسسة قضائية مستقلة يحتكم لها الجميع فى حالات الأعتساف بها ولا بد كذلك أن يتبادر للأذهان أن ممارسة الحريات فى أجواء الصراع خاصة المسلح تتطلب التعامل معها بروية قد تتجاوز إطلاقها أو ممارستها الكاملة فى دائرة الصراع إن الأنتقال للتحولات الديمقراطية التي تفضى لتأسيس الحكم الرشيد فى مجتمعات تعاني من الأمية وتوفر أبسط المقومات والأحتياجات الحياتية للإنسان تواجه عقبات بمقدور القوى السياسية تجاوزها بالتصدى لتلك المشكلات وحلها ولا يغيب عن البال أن الجهوية والعصبية الأثنية والقبلية تشكل عبة فى الممارسة السياسيه الديمقراطية الحقيقية .

- الحديث عن التحول الديمقراطي فى السودان يجب أن يأخذ ضمن حساباته وضع المؤسسة العسكرية وعلاقتها بنظام الحكم ، ذلك ضروره يفرضها واقع الوضع السياسي السودانى منذ الأستقلال أذ تعاقبت على حكم البلاد ثلاث أنظمة تقلدت السلطة بأنقلابات عسكرية أستمرت فى الحكم لفترة أمتدت لما يقارب أربعة عقود هذا خلاف ما شهده المسرح السياسي من محاولات أنقلابية عديدة راح ضحيتها كثيرين من كل الأطراف . إن تأثير القوات المسلحة السودانية على مسار الأحداث السياسية السودانية لا يمكن أن يستثنى عن أي معادلة لتحول ديمقراطى شفاف .

- من الصعب الحديث عن تحول سياسى وفاقى سودانى شامل فى ظل الظروف التي تواجه السودان الآن مالم تتوضع قواه السياسية والمجتمعيه المختلفه على تقديم التنازلات التي تقود الي الحد الأدنى من التوافق يمهد الطريق للجميع لإرساء دستور دائم يحدد ويرسم مستقبل السودان مستنداً على ميثاق وطنى. تلك هي الخطوه الأولى والأساسية لضمان تحول ديمقراطى حقيقى وعليه مالم يتم التوافق على نهج يحظى بقبول السودانين لبعضهم البعض للجلوس لطاولة حوار شامل وصادق ومخلص لايجاد مخرج من هذه الأزمة السياسية والاقتصادية والامنية الكبيره التي تواجه السودان المعرض للأخطار على مستوى وحدة شعبه وترابه وسيادته وكرامته وهويته ستستمر فيه النزاعات التي ربما تقود لأنقسام فى شكل دويلات قد يجمع بينها اتحاد كونفدرالى فى

أحسن الظروف . أذن الأمر يحتاج لوعي السودانين وأدراكهم لتلك المخاطر قبل عون الأشقاء والأصدقاء الذي يجب أن يكون فعلاً لا قولاً وتجربة قطر بتوليها إحدى الملفات الصعبة وهي قضية دارفور دلالة يجب أن نقف عندها كثيراً فقطر ليس لها مصلحة تهدف لتحقيقها فهي تمثل دور الوسيط النزيه الذي يرمى بكل ثقله وتجاريه وعلاقاته لحل المشكلة ، رغم بعض الجهود الإقليمية الرامية في إطار المكايد السياسية ووضعيه الزعامة والريادة الإقليمية لاتريد ذلك .

• إن أزمة السودان تجاوزت حدود السودان بل حدود القارة الأفريقية والإقليمي العربي الإسلامي وأصبحت شأناً عالمياً تشهد به المقررات الأممية والمنابر الإقليمية والدولية المختلفه وتداعى له المبعوثين الدوليين من شتى أصقاع الأرض. إن نتاج ماتوصل اليه نظام الحكم بالسودان من اتفاقيات كان الوجود الدولي والإقليمي بارزاً فيه فهي التي هندست وضغظت على طرفيها لتأتى بمخرجاتها تلك مابين معارض ومساند ومتحفظ من القوى السودانية المعارضه الكل ينطلق من أجنده معينه لكنها تندرج جميعاً حيث تتفق وتختلف القوى السياسية السودانية جهة عدم مشاركتها بالكيفية التي تمت في تلك المفاوضات وجميعهم يدلل على ثنائيتها لكنه اليوم أصبح واقعاً يسنده دستور انتقالى وأتفاقات بشهادة وضمانات دوليه لايمكن تجاوزها وعلى هداها وأساسها كانت مشاركة تلك القوى والتعامل مع نظام الحكم القائم رغم كل تلك التحفظات .

الاتفاقيات التي تمت لفض نزاعات السودان (إقليمياً - دولياً)

- (١) اتفاقية نيفاشا . نيروبي ٢٠٠٥ م .
- (٢) اتفاقية أبوجا . نيجريا ٢٠٠٦ م .
- (٣) اتفاقية التجمع الوطني - القاهرة .
- (٤) اتفاقية الشرق أبوجا . أسمر ، أرتريا .

• تلك الاتفاقيات الأربع بأقرارها حملت الكثير من التدخلات الدولية في الشأن السوداني أبرزت تعقيدات في التطبيق انعكست على أوضاعه السياسية وأذنت بتواجد عسكري دولي وأقليمي أملتتها بنود تلك الاتفاقيات خاصة أتفاقيتي (نيفاشا وأبوجا) التي تجاذبتها قرارات أممية تواصلت لا زال السودان يعاني منها فتحت الباب أمام مبعوثين دوليين من كل حذب وصوب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب دوراً أساسياً في متابعة أنفاذ تلك الاتفاقات وما أستجد من فتح ملف أتفاقيه أبوجا مرة أخرى لنواقص فيها والتي تعمل دولة قطر الشقيقة بتفويض أقليمي ودولي لإنهاء الصراع بدارفور .

• قد تختلف وتتفق وتتعارض رؤى وأفكار القوى السياسية السودانية التي تنطلق من التمرس وغياب الإراده الصادقه على تجاوز وتحمل أخطاء الماضى جهه التعامل مع بعضها بلغة الاختلاف الذي لا يفتح مجالاً لفتح ابواب المقاربه السياسيه بشروط الهيمنه والقبول كرها بالتبعيه أو بالأمر الواقع في إطار السعى وراء السلطه أو مكاسب تنبنى على أستغلال الضعف الذى تمر به القوى السياسيه مهما كان رأى قادتها وقاعدتها فيه، ولا يقبل أيضاً أن يكون التوجه بلغة الأزرحة أو إنهاء لدور سياسي لنظام قائم فالأمر الواقع الآن والمعترف به دولياً أعطى الحكومه الحالية الشرعيه ويجب التعامل معها بالحكمه والوسطيه التي تقود لاحداث أنفراج سياسي يؤسس على المشاركه حتى وأن كانت رمزيه لمواجهة المعضلات التي تحدق بالوطن مثل هذا السلوك أو أمعان التفكير فيه من زاويه المكايد قد يعصف بالجميع . أن الأختلاف وأدبه هو ذاك الذي يستند ويبنى على احترام لوجهات نظر وأفكار الآخر التي

ينبغي لها أن تنطلق من روح وطنية مشتركة تمثل القاعده والنهج الذي يستهدي به الجميع للوصول الي تحقيق الأهداف التي تؤمن ببناء السودان القوى فالاختلاف في الآليات والوسائل التي تفضى الي تحقيق ذلك تعتبر من السمات التي يمكن أن توصل تجربة الشمول الوطني للتحويل السياسي والديمقراطي في بلد مترامى الأطراف يواجه تحديات كبيره داخلياً وأقليمياً ودولياً حتى بعد أنفصال الجنوب

تجربة التحول الديمقراطي (الحاليه)

- هذه التجربه هي نتاج إحدى استحقاقات اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) بين الحركة الشعبيه والمؤتمر الوطني لاحداث عمليه تحول ديمقراطي وتداول سلمى للسلطه عبر انتخابات عامه تجرى في جميع انحاء السودان . وتطبيقاً لذلك البند من الاتفاق كان لابد من اجراء عملية احصاء سكاني شامل بالبلاد والاتفاق على قانون ينظم العملية الانتخابيه ، هذين العمليتين كانتا مكان تجاذب بين الطرفين بالاضافه لقانون الأمن الوطني والصحافه وتأكيد الحريات العامة التي كفلها الدستور ولكن لم يكن من السهل الوصول الي رؤى مشتركة بصوره متوافق عليها ليس بين الشركين فقط وإنما بشراكة القوى السياسيه الاخرى وقبولها بتلك التشريعات فتباين الآراء واختلفت تلك القوى خاصة فيما يتعلق باطلاق الحريات المعارضه تم تقييدها ببعض بنود وردت في قانون الأمن الوطني والتي ترى فيه الاحزاب السياسيه انتقاصاً لحق المواطن في الممارسة السياسيه في أجواء حريه كامله وكذلك ترى الاحزاب أنه يقيد حركتها السياسيه في اقامة اللبالي المهرجانات السياسيه وطرح برامجها .

- أمتد السجال بين شريكي الحكم والاحزاب المعارضه ولكن أجزى القانون في نهاية المطاف بتحفظ أو رفض القوى السياسيه لبعض بنوده المقيد للحريات في رايها مع أصرار الشركين على اجازتها ثم كانت نقطة الخلاف الثانيه في قانون الانتخابات وتوزيع الدوائر الانتخابيه والتي حسب رأى الكثيرين أنها جاءت معييه في بعض بنودها وهي كذلك كانت مكان تجاذب وتباين بين القوى السياسيه ولم تسلم عملية الاحصاء السكاني التي أنبى عليه توزيع الدوائر من ملاحظات واعتراضات سواء من الحركة الشعبيه أو بعض فصائل حركات دارفور المسلحة مما حدا بالشركين باضافه عدد مقدر من المقاعد للحركة الشعبيه لتجاوز أزمة الاحصاء السكاني شملت ولاية جنوب كردفان والتي تم الاتفاق بين الشركين على اعادة الاحصاء السكاني فيها واقرار الحكومه بمعالجات في تمثيل دارفور بالمجلس الوطني أثر مقاطعه عدد كبير من مواطنيها لعمليتي التسجيل والتصويت والاحصاء السكاني .

- تلك هي الخلافات التي برزت بين المعارضه وشريكي الحكم فيما يتعلق بالشأن الانتخابي الذي أضحي مكان تكتيكات وتجاذبات بينها أخذ كل فريق أسلوب في المناوره فتاره الحركة الشعبيه الشرك الاساسى في الحكم تقف مع المعارضه ثم تتخذ أطروحاتها مع المعارضه لا تتفق مع تلك المواقف ويسعى كذلك المؤتمر الوطني للتعاور مع قوى المعارضه بلغة التقارب والتنسيق والتحالف والشراكة فنجد أن الأحزاب المعارضه أضحت مكان تجاذب بين الطرفين بالعداء والاستقطاب وكلها لم تخرج من دهاليز الدهاء السياسي والمناوره وتفويت الفرص بانشغال المعارضه عن ما يواجهها مقلب الأيام .

• أن المسائل التي أشرنا إليها شكلت محور الخلاف بين الحكومة والمعارضه ويرغم مشاركة الاحزاب في عمليات الترشيح والانتخاب ومقاطعتها أو الأنسحاب منها في اللحظات الاخيره كلها تشكل دلالة على عمق الهوه والفجوه الخلافية بين الاطراف ولا بد من حلحلة ذلك .

• أجريت الانتخابات على مستوى السودان رغم دمعها بالتزوير من مراحل التسجيل والاقتراع وما أسفرت عنه النتيجة التي جاءت لصالح المؤتمر الوطنى والحركة الشعبيه ولم يكن لاحزاب المعارضه حظاً في التمثيل على أساس مقاطعتها التي كانت متارجحه وغير متوازنه ولم يكن هنالك موقف جماعى كما سعت له بالمقاطعه الكامله أو الجزئيه ومهما يكن من أمر تظل المعارضه في موقفها بعدم أعرافها بالنتيجه والطعن في صحتها وأنها مزوره لكن رؤيه وتقييم وقرارات الجهات التي رأقت الانتخابات أنها دون المعايير الدوليه وأخرى أثنت على العمليه باعتبارها خطوه نحو التحول الديمقراطى يجب التعامل معها رغم العيوب والأخطاء التي صاحبته.

• ذلك هو المنوال الذي على هداه سارت القوى السياسيه بمكوناتها المختلفه والخاسر الاكبر فيها المعارضه إذ أنها وينظر كل المراقبين في غياب مؤسسيته وهيكلها التنظيمى المتناسك وبعدها عن قواعدها وتراضيه للتعامل مع قضية الانتخابات التي تحكم عملية التداول السلمى للسلطه التي ظلت تشكل مطلباً جوهرياً لها لم تستعد له أستعداداً يمكنها من ممارسة ذلك الاستحقاق منذ توقيع اتفاقية نيفاشا (٢٠ ٥٥) والاتفاقات التي تلتها مع حكومة الانقاذ يتجلى ذلك في ضعف امكاناتها الماليه وضمور كوادرها وبعدها عن التغلغل فى اوساط الجماهير لقد ثبت ذلك التفاوت فى الامكانيات والاستعداد للانتخابات سواء في عمليات حض المواطنين للتسجيل أو الاقتراع وأنت بتلك النتائج مهما كان تزويرها أو مصاحبة أي ممارسات وأخطاء أداريه وقانونية طالت العملية الانتخابيه هى دون شك تمثل درساً ورساله قويه للقوى السياسيه المعارضه بضرورة تجهيز نفسها لخوض المرحلة الثانية لعملية التحول الديمقراطى باصلاح شامل يطال أجهزتها ونزول قياداتها للعمل بين اوساط المواطنين متجاوزة البيات الشتوى التي كانت تعيش عليه والأعتماد على المرجعيه والرعايه الطائفية . لقد برز جيل جديد يجب التعامل مع رؤاه ، صحيح أن النتيجة توجب على المراقبين الوقوف عندها وتحليلها لكن لقد هزمت القوى السياسيه المعارضه نفسها بمحوريتها حول الحركة الشعبيه التي أستطاعت أن تدير ذلك بذكاء . وما بين الواقع والمؤمل مستقبلاً هل كل الاطراف قادره على تجاوز ذلك وخلق مناخ صحى ومعافى للممارسة السياسية الراشده . أن مباركة وتأييد العديد من الدول والقوى الاقليميه والمنظمات الدوليه للعملية الانتخابيه التي جرت بالسودان بعد غياب لاكثر من عشرون عاماً أعطت المؤتمر الوطنى والحركة الشعبيه الشرعيه والأعتراف برغم وصف بعضهم لها على خلفية ذلك القبول بأنها لم تراع المعايير الدوليه ..

الحوار السودانى

• كثير من أزمات السودان تكمن فى جيرانه خلال العقود الأربع الماضيه إذ لعبوا أدواراً متفاوتة فريديه أو بالتنسيق مع قوى دوليه ذات أهداف ومطامع في السودان . فمنهم من آوى وقدم الدعم اللوجستى والسياسى والعسكرى والمادى وكان يمكن أن يكون تدخل هذه الدول حميداً باداره حوار سياسى بين الفرقا السودانيين منذ بداية أي أزمة قد تودى الي نزاع ، فاختلفت الأوراق لدى أنظمة الحكم التي تعاقبت على سدة الحكم في السودان . ظلت هذه الدول تلعب دوراً مزدوجاً تاره مع القوى السياسيه والحركات المسلحة التي تناصب حكومات السودان المتعاقبه العداء وتاره أخرى تسعى للتوسط لحلحلة تلك النزاعات بينها والحكومة لذلك يمكن القول بأن جيران السودان يشكلون مصدر قلق لا استقراره وعقبه في أرساء نظام

سياسى يؤمن حياه سياسيه تجمع بين أبنائه . يبقى على السودان تنقيه أجواء العلاقات بينه وتلك الدول وبحث كل الملفات العالقه التى تحول دون أستقرارالعلاقات بينه وبينها وإلا لايمكن أن نجزم بأن رحلة السودان للاستقرار ستصل الي مطافها .

• إن أهمية الشروع في حوار متواصل بين أهل السودان تفرضه تلك المعطيات التى سقناها للوصول بها الي قاعده الإنطلاق نحو ميثاق وطنى يؤسس لتحول ديمقراطى سلس وحقيقى تضمن فيها المشاركة من قبل الجميع دون إقصاء أو تهميش وتؤمن مشاركة كافة شرائح المجتمع ومكوناته خاصة النساء والشباب بنسب مقدره لغالبيتهم حسب الأحصاء والسجل الانتخابى الأخير ، ولابد أن تتميز مشاركة كافة الأطراف بالصدقيه الكامله على أساس من الثقة والحق المشترك في التخطيط لمستقبل السودان كضمانة لانجاح ذلك الحوار من أجل حياة أفضل للأجيال المقبله وهذا يتطلب كنتيجة حتميه أستحقاقات سياسيه تحقق الانسجام والوئام والتوافق الوطنى بالانتقال من مراحل الحرب والصراع والأحتقان السياسى بالحوار الذي يسهم ويساعد في تحقيق تصالح وطنى يؤسس على عقد اجتماعى ينظم ويقنن للعلاقات بين أهل السودان تكمن فى الأتى:-

- (أ) المصداقيه والوفاء بالعهود لبناء وترسيخ الثقة بين الجميع .
- (ب) تحقيق مفهوم المواطنه الذى يعترف بالتنوع الثقافى والاجتماعى لأهل السودان .
- (ت) كرامة وحق الإنسان المتمتع بكافة حقوقه السياسيه.
- (ث) الإعتماد على رأس المال الاجتماعى والثقافى .
- (ج) العلاقات المتوازنة مع جيران السودان .
- (ح) الشفافيه .
- (خ) سيادة حكم القانون .

• **هذا بالطبع يتطلب** - إجراء الإصلاحات الضرورية في بعض المؤسسات والقوانين القوميه للمساعدة في فتح أبواب الحوار الجامع الذي يمهد لعملية التحول الديمقراطى التى أسست لها التجربة الحالية مهما كان أختلافنا حولها ونرى أن هنالك خطوات نأمل أن تتخذها الحكومه .

- (١) أن يبادر المؤتمر الوطنى لتكوين حكومه قوميه أو حكومه وحده وطنيه لاتخاذ التدابير والاليات لمواجهة أنفصال الجنوب حال اقراره من أهل الجنوب .
- (٢) تكوين لجنة قوميه لوضع دستور دائم للبلاد .
- (٣) الدعوه لعقد مؤتمر مائده مستديره لكل القوى السياسيه يتناول القضايا التاليه :-

- الاتفاق حول استراتيجيه قوميه للتنمية بما يضمن التوازن التنموى بين كافة اقاليم السودان .
- التراضى حول كل القوانين التى ترسى قواعد الحريه الكامله والممارسه السياسيه الحقه التى تمهد الطريق لتحول ديمقراطى يتداول فيه الجميع السلطه سلمياً .
- تنقيه وتطبيع العلاقات السودانيه مع محيطه الاقليمى والدولى .
- المصالحه الوطنيه الشامله .

جنوب السودان ماذا يحمل الغد السوداني؟

• السودان يمر بمفترق طرق فأنفصال الجنوب ليس ببعيد فقد أضحى قاب قوسين أو أدنى برغم كل الجهود التي تبذل من أطراف وقوى وطنية وأخرى أقليمية تتأثر بصورة مباشرة به في أمنها القومي ووجودها فمصر كان ينبغي أن يكون دورها بارزاً وقوياً طيلة السنوات الخمس التي تلت توقيع اتفاقية نيفاشا وهي لم تستدرك مغزى إبعادها وتأثرها بذلك في خضم المحادثات التي قادتها دول الإيقاد وما كان ينبغي لها أن ياتي دورها متأخراً هكذا متأثره بأزمة تدرت سنوات تنسج لها خيوط التجاوز والتباعد من قبل قوى أقليمية ودولية معنية بمنطقة البحيرات العظمى والصراع حول الموارد التي تذخر بها منطقة وسط وغرب أفريقيا . أن مايجرى الآن وطفح على السطح من أزمة سياسية ماهو إلا مخطط لحصار مصر والسودان والذي يدبر له منذ سنوات عديدة بالخفاء ومن خلال مغريات خلفيتها أستراتيجيه غريبه - إسرائيليه تعمق للخلاف بين دول الحوض ومصر تحديداً الذي أطل بصورة سافره بينها ودول حوض النيل الأخرى بالضغط لإعادة النظر في اتفاقية مياه النيل . مصر تدرك تلك الجهات التي ظلت تعمل بكل قواها بين دول الحوض وتجتهد لأزكاء نيران الفرقة بين أهل السودان دفعا لولوج هذا الأمر هو تأثيره مستقبلاً على توجيهات السودان والأستقرار فيه والتحول الديمقراطي الذي يتجه اليه في المستقبل بعد انفصال الجنوب . فالمشاكل التي يعاني منها السودان الآن وقبل تسويتها تظل مشكله أخرى تتصل هي الاخرى بعلاقات السودان وجيرانه وأرتباطه ببعض القضايا الاقليمية كالصومال والخلافات بين جيبوتي وأريتريا والصومال وكذلك أرتباط مصر بتلك القضايا وما سيؤثر على بعض الدول بانفصال الجنوب خاصة أريتريا ويوغندا والكنغو وكينيا كل تلك المشاكل تجعل وضع السودان صعباً أضف الي ذلك تأثير مصر بشكل وكيف يحكم السودان وماهو يمكن أن يلعبه السودان تجاه مصر لتجاوز أزمة المياه وماقد ينجم عنها اذا فشلت الجهود السياسية والدبلوماسية هل سيقبل السودان أن يكون الحديقه الخلفيه لحرب لربما تكون قادمه تدخلها مصر وماهو حجم تأثير ذلك على مستقبل التحول الديمقراطي في السودان؟؟ فمصر اليوم لايشفع لها أن وضعت في حساباتها خصوصيه العلاقات بينها وقادة الجنوب الجدد بحكم دراستهم بجامعةها ومعاهدها أن تتخذ سياسه ونهجاً يمكن أن يكون موالياً لمصر في سياساتها لأشك للأمر تعقيداته وحتى تلك الأطروحات والمغريات التي قد تطرح اليوم سياسية أو مادية من أجل أعمار الجنوب بمبادره من الجامعه العربيه ودفع من مصر نعتقد أنها جاءت في وقت متأخر ولا تساوي شيئاً يمكن أن يغير من توجهات أهل الجنوب لكن لربما تكون نتائجها مستقبلاً .

• إن رؤية النخب بالجنوب وإن كانت مغايره لرأى عامة الشعب الجنوبي فالاستقلال هو ذلك الإحساس الذي ظل محتبساً في صدور قادته حيث الشمال لم يوفى بوعده في مؤتمر جوبا (١٩٤٧ م) بالحكم الفيدرالي ولم يفلح في أقرار دستور دائم يقطن فيدرالية للجنوب بأنعقاد مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٦٥م) طيلة فترة تجربة الديمقراطية الثانية التي مهدت فوضوية الأحزاب فيها إلى قيام انقلاب مايو (١٩٦٩م) والذي أصدر إعلان (٩ يونيو ١٩٦٩م) بالأعتراف بمشكلة الجنوب من خلاله تم منح الجنوب الحكم الذاتي تم بتوقيع اتفقيه أديس أبابا (١٩٧٢م) الذي لم يصمد اكثر من عشر سنوات لظروف سياسية كان قادة الجنوب جزءاً منه فاندلعت الحرب مره أخرى (١٩٨٣م) وأفضت في نهاية المطاف لاتفقيه نيفاشا (٢٠٠٥م) التي أعترفت بمبدأ حق تقرير المصير وهو ذات الحق الذي أعترفت ووافقت عليه كل القوى السياسية المعارضة لنظام الحكم السوداني بعد انقلاب (١٩٨٩م) في مؤتمر القضايا المصيرية بأسمره وهو مكسب لأهل الجنوب لايمكن التفریط أو التساهل فيه ويتضح ذلك جلياً أذ حصرت الحركة همها في الجنوب في الانتخابات الاخيره لتكريس نفوذها وسلطتها فلم تتحمس لكسب دوائر بالشمال رغم أنها الاوفر في تقديم المرشحين بكل الدوائر فلم تعمل لذلك وأثرت لغة الأنسحاب في أطار التكتيك الذي مارسته في إدارة الشأن الانتخابي بينها وحلفائها ورجحت

فى نهاية المطاف كفة غريمها المؤتمر الوطنى وتقاسما فى إطار الشراكة بأن يتولى كلا الطرفين حكم الشمال والأخر عزز موقعه لحكم الجنوب ويبرز ذلك واضحا للعيان حيث ليس لها تمثيل فى دوائر الشمال يذكر بحكم تجاوزها ومقاطعتها للانتخابات بالشمال .

• أن آمال السونديين الجياشه نحو الوحد لا تشفع أمام رغبات وتطلعات داخل نفوس أهل الجنوب برغم كل المغريات التى تطرح لجعل الوحد جاذبه أعتقد أنها جاءت متأخره وفات وأنها فمهما كانت استجابة الأخوه بالجنوب لأرجاء الأمر أو الوصول الي صيغه متراض عليها فى حدها الأدنى كما تسعى لها مصر بعدد من الأفكار بدرء شبح الانفصال بقباله أعمار وتنمية متكاملة تنتظم الجنوب أوباتحاد كونفدرالى والذى بداهه لايمكن أن يؤسس إلا على أساس اعتراف يفضى الي قيام دولتين أو بالسعى للاتفاق على تكامل اقتصادى وتوجهات سياسيه مشتركه فى التعامل مع الشأن الأفريقى والأقليمى العربى الأفريقى يحفظ نوعاً من العلائق التى تتصل بالماضى وكضمانه ضد التوترات بينهما قد تقود للحرب مره أخرى . أن سعى مصر فى تفاهمات بين نظام الحكم بالجنوب والشمال هم يمثل فى حده مدى خطوره الوضع وتأثر مصر به وهو ذو رباط بتوجهات غريبه ذات تأثير يرتبط برسم خارطة الشرق الأوسط الجديد الذى يقوم على أضعاف مصر وأفقادها لدورها العربى المركزى كما تضاعل دورها المؤثر أفريقيا فمصر تعانى أصعب مرحله فى تاريخها السياسى والصراع حول السيناريوهات المحتمله لمجمل الأوضاع بها بعد أنتهاء رئاسة الرئيس مبارك فالاجواء المصريه مشحونه بالتيارات السياسيه المختلفه التى تنادى و تسعى للتغيير....

• فالعاطفه السياسه السونديه نحو مصر التى أسهمت فى توقيع أتفاقيه مياه النيل (١٩٥٩م) لن تسنح لها الظروف الآن حيث أن المنطقه كلها بما فيها دولة إسرائيل تشكل منعطفاً ذا تأثير فى حرب المياه التى برزت باطارها السياسى والتى إتخذت من التحرك الدبلوماسى والرحلات المكوكيه للخارجيه والمخابرات المصريه مدخلاً للوصول الي صيغ إتفاق متراضى عليه بين دول حوض النيل من خلال التنسيق السوندي المصرى والأحتكام للمواثيق والأعراف الدوليه ولكن يبرز سؤال هام هل السودان سيقبل بتقليل حصته أو التنازل منها فى إطار إعادة توزيع الحصص المائيه لحساب مصر وهل ذلك سيرتبط بمجمل الأوضاع السياسيه لتسوية الملفات العالقه بين السودان ومصر كمشكلة حلايب مثلاً وهل مصر على أستعداد للتعامل مع السودان بالنديه وعدم التدخل فى شئونه الداخليه الذى يتمثل فى التغيرات والتحويلات التى قد تطرأ على التركيبه السياسيه السونديه ومستقبل شكل الحكم فيه بعد أنقضاء المرحله السياسيه لدوره الحكم الحالىة التى أفرزتها الأنتخابات الأخيره والتى تفرض على مصر دون غيرها لعب دور ذو مسافات وأبعاد متساويه بين الأطراف السياسيه السونديه المختلفه وهى أيضا معنيه ومطالبه باقناع ودفع الأطراف السونديه للجلوس على طاولة حوار مائده مستديره للتوافق على ميثاق وطنى يمثل الأرضيه التى تنطلق منها كل الأطراف للممارسه السياسيه الراشده للتداول السلمى للسلطه تضع فى أعتبارها مرحله الانتقال لدارفور والاتفاق على أداره شأن أمر المشوره الشعبيه بجنوب كردفان والنيل الأزرق وأببى وهى كذلك قنابل موقوته تبدأ بالتفسير والمضامين التى تفضى اليها لأن ذلك ذو صلته مباشره بتحديد كيف يحكم السودان بعد انفصال الجنوب أو لربما قبله حال توافقت رؤيه المؤتمر الوطنى والحركه الشعبيه فى حلحلة كل القضايا العالقه لإن الحركه ذات تأثير فى أمر تلك المشوره التى تمثل جزءاً من مستحققات أتفاقيه السلام الشامل (نيفاشا) (٢٠٠٥م) .

الأليات التقليديه

الإداره الأهليه

• الإدارة الأهلية بالسودان هي تلك الآلية التقليدية كنظام للحكم والإدارة تأسس منذ قرون وهي التي بحكم صلاحياتها تقوم بتسوية النزاعات القبليه في دائرة أختصاصها بخبراتها وصلاحياتها العرفيه الأصيلة وأتبع نفس النظام من قبل حكومة الاستعمار الأنجليزى وبعد الأستقلال في العهد الوطنى (١٩٥٦) حيث فوضت وخولت لها سلطات أمنية وقضائية تمارسها مع صلاحياتها العرفية حتى حلها في عام (١٩٧٢م) أبان الحكم المايوى .

• قاده وزعماء القبائل باداراتهم الأهليه المختلفه متمرسه وتجد الاحترام وتمارس صلاحياتها وسلطاتها بصورة أشاعت الأمن وضبطت الممارسات السالبة في المجتمع وحافظت على قيم التعايش السلمى بين مكونات وشرايح المجتمع في فض النزاعات والحفاظ على النسيج الاجتماعى لأهل السودان وبعد عودتها صاحبته مستجدات كثيرة أهمها ازدياد الوعي المعرفى بين المواطنين وقيام الحكم الشعبى المحلى صارت المجالس المحلية والمؤسسات الأجتماعية والشعبية تؤدى دوراً كان جزءاً منه مناط بالإداره الأهليه أو ضمن صلاحياتها وبإصدار قانون الإداره الأهليه الجديده أفقدها بعض صلاحياتها ونشير كذلك أن هذه الآليه الأهلية حدث لها تغيير جوهري في منظومة قياداتها الأهلية المتمرسه ما بين فترتى حلها وأعادتها إما بسبب الوفاة أو لكبر السن لبعض قياداتها حيث أدى ذلك لبروز شخصيات من هذه الأسر وفق الأثر والأعراف التى تحكم أختيارها كثير منها أو قليلى التجربة تجذبها تيارات سياسية متباينة رغم الفارق التعليمي الكبير بينهم وآبائهم من حيث أتساع دائرة معرفية بعض قياداتها الشابه التى كان يمكن أن تؤهلهم لقيادة مجتمعاتهم بصورة مثلي إلا أنهم أخفقوا في كثير وكذا هبة القيادة لم تكن كما كانت من قبل لانها لم تستند من النهج المتوارث لآبائهم في إدارة مناطقهم فالتمازج بين القبائل المتداخلة فى الماضى ألقى بظلاله وأسهم في الأستقرار والتعايش السلمى بينها فانحسار ظاهرة التصاهر بين قادة القبائل والعشائر تعتبر واحدة من أبرز سلبيات القيادات الأهليه الشابه وهذه السنة الحميده كانت تشكل صمام الأمان لحصار كثير من النزاعات وحسمها من قبل رجالات الإداره الأهلية السابقين بين قبائلهم هذا بدوره يفرض شراكه عناصر مجتمعيه أخرى وقيادات شعبيه ذات تأثير للقيام بنفس ذلك الدور الذي كان محصوراً عليها .

مؤسسة الأجاويد

• الإداره الأهلية بالسودان كان وسيظل لها أثرها الخاص والمتفرد في وسائل وأساليب فض النزاعات التى تتخذ أشكالاً متعددده فريده أو جماعيه من خلال الأجاويد وهي جمع لكلمة "جود" أي أصلح وأجواد مصطلح له معنى مترادف آخر يرجع للفضل والأكرام وكلها تندرج فى سمو المعانى والمعرفة والخبره والتجربه والدرايه وتطلق هذه الصفه للشخص الذى يتمتع بالبصيره والحكمة والمشوره والفهم والأدراك وهو بتلك الصفات يتميز عن غيره تفضيلاً . لكل قبيله أشخاص يعهد اليهم لتسوية الخلافات والمشاكل التى تتعدد لإصلاح ذات البين بين أفراد أو أسر أو العلاقات الزوجيه أو الخلافات التى تنشأ في مناحى الحياه الأخرى في مجالات حقوق الزراعه وحدودها مايعرف (الكلنكاب) أو خلاف حول المال مطلقاً أو المشاجرات ودائماً ما تأخذ روح المبادره من الأجواد بمدى أحساسه والمامه بحجم المشكله خاصة تلك الفريده أو الأسريه أو

يطلب من أصحاب المشكلة في أخذ زمام المبادرة لإصلاح ذات البين بينهم ويشمل ذلك كيانات وقبائل أو يطلب من السلطات المحلية حيث أنها الأقدر لحل مثل هذه النزاعات التي تنشأ من حين لآخر ولكل قبيلة " دملج " وهو الشخص الذي يمكن أن نطلق عليه أمين سر القبيلة حيث يحفظ تاريخها وسجل للتعاهدات والتسويات التحكيمية بين القبائل فنجد نماذج الاتفاقات في فض النزاعات التي نشأت بحكم اتفاق متراض عليه يحدد الالتزامات المالية أو العينية للطرف المتوافقة في كيفية فض كل نزاع ينشأ .

- يتعين على الأشخاص الذين يقومون بهذه التسويات الحيده والأستقامة والكرم والتجربة والقبول والعلاقات الممتدة والاخلاق الفاضله ، فالأجاويد لهم أسلوب خاص في بحث المشكلة وأسبابها وقوة تحمل للمخاطر والصبر وسعة الصدر في الاستماع والمعالجة بين الأطراف المتنازعة وطرق الترضيه والضمانات بعدم التكرار واستعمال الحكم والأمثال ويستذكرون الأفعال التي تبرز بين الخصوم وتحسب لصالح ذلك الشخص أو رهطه وهو يعرف مجازاً بالسوالف بمعاني الفضل والتنازل عن الحقوق والعفو لهم أسلوب خاص في التحقيق والتحرى الذي يفضى الي بلورة وسيلة حل المشكلة ويستخدمون الحكم والأمثال لتجاوز المواقف المتشدده والحض على التنازل . كذلك لهم أسلوب متميز في الأثبات والأعتراف وطقوس في أداء القسم في حال النكران كثيراً ما يتراجع أمامه المخطئ ويطلب العفو كمقدمة للأعتراف هذه الأدبيات تعتبر مرجعاً مهماً خاصة عندما ينقض طرفاً ماتم الاتفاق عليه باتخاذ أسلوب المراجعة والعمل والسعي لاقتناع الاطراف بضرورة الوفاء والالتزام بما تعاهدوا عليه وفي حالة العجز تحال للمحاكم المدنية والجنائية التي تأخذ في الكثير من أحكامها أستاناداً على مرجعية الجوديه أو الأجاويد خاصة في تحديد المشكلة وأبعادها والشهادة بالوقائع .

- في جلسات الجوديه أو الصلح الأهلى يتم الأقرار بالأدانته من خلال الوقائع والأحداث المقرونة بالمشاهده والأثبات والأعتراف الضمنى (الأعتراف الخجول) بأن يقول أحد أطراف الجانى أو أهله أن ولدنا غلطان أو ماليهو حق أو بالأعتراف الصريح من الجانى (يا أهلى أنا غلطان وربنا يعفينا) أو مقولة متوارثه عند القبائل العربيه وبطونها عندما يحاصر الجانى بالأدلة الدامغه وليس هنالك مخرج حيث يقول (يا أهلى أنا فرشت) بمعنى أن الأمر صار بين وواضح وأنا معترف بالخطأ أو مقولة أخرى (يا أهلى دا طرفى أقبل فيه باللوم وأى حكم ترونه وكلها مداخل لطلب العفو والسماح والرضى والقبول بالحكم الذي يفرض عليه والقبول به مهماً كانت قسوته وفي هذه الحالة يتدخل الأجاويد بطلب التخفيف على الجانى من المجنى عليه أو أهله كأن يقال يا أخوانا الزول أعترف وفرش وطلب العفو من الله مابال البشر لا يعفو أو يخفف عليه العقوبه ، وهنا تهدأ النفوس وتطيب الخواطر ثم يتوجه الأجاويد بالزجر والتوبيخ وحض الجانى بطلب العفو والسماح من المجنى عليه أو أهله بالمبادره والأعتراف بالخطأ والمصافحة والتأكيد بالتوبه وعدم الأقدام على ارتكاب الخطأ أمام الجميع ويؤكد التزامه بحكم الأجاويد والوفاء به وهو ما يمثل في جوهره وبعض ملامحه ما نتعارف عليه اليوم بالعداله الأنتقاليه التي جمعت بين التقاليد الموروثة والحديثه في التناول لفض النزاعات ذات المحتوى السياسى والأهلى تتجلى في المقولات المتداوله والمتوارثه من خلال لجان الأجاويد للتصالح والعفو وإصلاح ذات البين .

- يبدأ الأجاويد بالنظر في سجل العلاقات التعاهديه والتحكيمية بين الأطراف في السنوات السابقه ويتم تحديد التعويض أو الديه الكامله أو الناقصه أو تطيب خاطر وفق الأعراف المتفق عليها والموثقه بين الطرفين وعلى أساسها يقدر حجم ذلك الألتزام والحكم ويكون هذا الألتزام عهد واجب الوفاء به من قبيلة أو رهط أو

جماعة الجاني وفق الأسس والمعايير والقيد الزمني ويتابع الأجاويد أنفاذ ذلك التعهد والالتزام وفي حالة التفضل بالعفو على أساس المعاملة بالمثل لحادثه سبقت بين الطرفين أو فضل يتقدم به أهل المجنى عليه بالعفو الكامل وفي هذه الحالة يحفظ في سجلات الطرفين التحاكميه وتصبح سمه تعاھديه تعرف بالكرامات (الصدقہ)

- تتخذ أساليب التسويات العرفيه دروباً متعدده متعارف عليها بين قبائل السودان وهي كانت وستظل إحدى الوسائل الناجعه لتحقيق الأستقرار والونام وأزالة الخلافات وفض النزاعات تستخدم في مثل هذه المصالحات والتسويات الأمثال والحكم من خلال الحوارات التي تتم وتورد فيها الآيات والنصوص القرآنية والسنة النبوية تذكيراً للإنسان بما حوته من تشريعات ونصوص تحض على التآلف والتوافق والتصالح فاعمال الجانب الروحي ذو أثر كبير في نفوس المتخاصمين خاصة ولأن غالبيتهم يدينون بدين واحد يلتزمون بتعاليمه ويقدمونها وغياب العقل في لحظات وأوقات تؤدي لقيام وحدوث مشاكل ونزاعات فرديه قد تتطور الي نزاع جماعي قد يقود لتدخل أطراف أخرى مناصره لكل طرف تتوسع فيه دائرة النزاع وتتعدّد هنالك تقاليد راسخه بين القبائل المتداخله في رقعه جغرافيه واحده أو متجاوره كمثال الزفه وهو تجمع يعد له سنوياً تشارك فيه كل القبائل (مهرجان ثقافى أجماعى قبلى) تمثل سانحة للتفاكر بين قادة الاداره الأهليه لمناقشة المشاكل وتسويتها وأبرام الاتفاقات والمصالحات التي تنظم العلاقه بينها وتجديد الموائيق السابقه وهي تثوير لعمل وجهود لجان الاجاويد . ان مفهوم التعايش السلمى بين القبائل المختلفه المتعارف عليه في ارجائها منذ زمن طويل أفضى إلى قواسم مشتركه في الحياة العامه سُنِجتْ بآليات الادارات الاهليه فضاءً للنزاعات واصلاحاً لذات البين وجبراً للضرر بأسلوب الاجاويد والرواكيب المترع بالحكمه والحنكه مع الحزم والالتزام وحفظ العهود والموائيق فساد الاستقرار وأضحلت الفوارق وانصهر الجميع في بوتقة التزاوج والتآخى الموثق باليمين تبلغهم المآمن اينما حلوا استيطاناً مؤقتاً أو دائماً .

الآليات الحديثة

العدالة الإنتقالية

- أعمال الآليات الحديثة لفض النزاعات ذات التعقيدات المجتمعية السياسية يتطلب تدابير أساسية لا بد من اعتمادها في إطار معالجة تلك المشاكل حتى لا تصطدم بالواقع المجتمعي والأهلي الذي يشكل تلك الكيانات من حيث التمازج والتصاهر والمصالح المشتركة والدين والجغرافيا والتاريخ التي قد تتعارض مع التوجه العام بالأخذ بمناهج المحاكم الجنائية في أمر محاكمة المتهمين بجرائم حرب ضد الإنسانية لتدخل ذلك الواقع وتشابكه بالجوانب السياسية والأثنية المستحكمة خاصة في دارفور مما يستوجب سلوك طريق آخر يأخذ بعين الاعتبار كل تلك الظروف والعناصر التي تفرض توجهاً مغايراً كأستفاده من تجارب مثيله أو مشابهه ومزج الأعراف والتقاليد المرعية مع القانون والعهد الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية لتكون المدخل لقرار وتطبيق العدالة بحديها العقابي التصالحي في إطار الأنصاف والعفو والمصالحة .
- أن حاكمية الجوديه (الأجاويد) لاصلاح ذات البين وفض النزاعات هي المدخل والمرتكز للمفهوم التأسيلي الأشمل لما يعرف الآن بالعدالة الإنتقالية في أطرها المحلي والتقليدي وتعتبر جوهر ما تنادي به مفاهيم العدالة الانتقالية المحدثه التي جمعت ما بين القانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية والاعراف والموروثات التي تحمل بين طياتها المضامين التي مرجعيتها القرآن وهي ذات ما يقدهه ويجله أهل السودان بفطرتهم الوجدانية بالتمسك بعري الدين فهو منهج للحياة الذي يفصل وينظم العلاقات ويرسي القيم ويحافظ على التماسك الاجتماعي بين عامة السودانيين.
- ندرك جميعاً التعايش السلمي هو القاعدة التي يبنى عليها السلام الشامل الذي يشكل تحدياً وجوهراً لانتهاء الصراع في إطاره الأقليمي السوداني وعلاقته بالمركز ولا يتحقق ذلك ولا يتأتى دون إرادة سياسية قوية وصادقة من أبناء السودان تعنى وتحسم كل المسائل السياسية والتنمية وما يتصل بقسمة الثروة والسلطة لتوفير الظروف المناسبة تدفع لحسم الخلافات الأهلية والقبليه التي تندرج في قضايا محلية مثل الأرض وحدودها بين القبائل والصراع حول الموارد نتيجة التدهور البيئي والطبيعي بالاستغلال الجائر لها وموارد المياه بالإضافة لصراع أبناء الولايات المختلفه في مشاركتهم السياسية لذلك يتوجب على النخب والكيانات والشرائح السودانيه ذات الإرتباط المباشر بالصراع وأولئك الذين تاثروا بأفرازته - العمل على إنهاء هذا الوضع لأن إستمراره ليس في مصلحة أهل السودان ولأيد من الاعتراف بأن الأنسحاق والسباق من أجل تكريس السلطة أو المال أضحي مدخلاً للقوى الأقليمية والدولية لتفتيت المجتمع السوداني وتكريس صورة الأنقسامات السياسية والأثنية التي يعيشها السودان تفرض على القوى السياسييه من الأحزاب الحاكمة والمعارضة أن يتوصلوا لقناعة صادقة بدعم أي جهد وطني يسعى لأقرار الأستقرار بين مكونات وشرائح المجتمع السوداني وتوفير كل الظروف دونما شروط أو أنتظاراً لمكاسب لتحقيق الهدف من أجل تعايش سلمي يتجاوز مرارات الماضي ويعد إشراك المجتمع المدني في مسار السلام الشامل ضرورة قصوى فهي تمثل المرتكز الأساسي للمصالحة الوطنية لوضع مضمون المصالحة الذي يتمثل بكل التنظيمات والديناميات والتمثلات والشخصيات التي تعمل في الشأن

الاجتماعى والتي تمثل مصالح المجتمع الفرعيه والكلية فمؤسسات الأجاويد والتنظيمات الصوفيه والشخصيات الوطنيه العامه ذات التأثير والزعامات القبليه الي جانب الجمعيات والهيئات الحديثه الأخرى جديره بأن تلعب دوراً مؤثراً وفعالاً باعمال ما يحض اليه الدين والأعراف وكل البنيات الرمزيه التي طورتها تجربيه الاجتماعيه لإداره المشاكل وحلها حيث أنها جزء من بنية المجتمع المدنى يستطيع من خلاله الناس أن يتجاوزوا الأزمات والصراعات والنزاعات المسلحة قبليه أو سياسيه فتصور حسم تلك النزاعات بالقوه لاتحل مشكلة مهما أعطى السلاح لحامله من شعور زائف بالنخوة والقوة فالحكمة الحاملة لميزان العدل هي الوحيدة التي تبنى حاضراً ومستقبلاً تسمح للجميع بالعيش مع بعضهم رغم أختلافاتهم ومللهم ونحلهم إن لحظه مد يد المصافحة والخير القائمة على بسط العدل يمثل الأختراق الحقيقى للمشاكل وحلها ويخطئ من يعتقد نفسه أنه على حق الحق ويرى غيره على باطل الباطل ، فأن أستشرت فتنة فى موضع ما فأن لكل أطرافها نصيب من الحق ونصيب من الظلم ، ولعل أول خطوة يجب على الكل أن يخطوها مع ذاته قوله إن أعترافى بخطئى هو إعتراف بحق الآخر وإن إظهارى لحقى هو تصحيح لخطأ الآخر (محسن مرزوق)

- أن الأخذ بالعدالة الانتقالية كمدخل للمصالحات وأنهاء للصراعات المعقده ذات الارتباط الاجتماعى السياسى لا يمكن أن تؤدى دورها إلا إذا أتخذت من أدبيات وتجارب تلك المجتمعات والتعهدات التحاكميه بينها فى الاعتبار لسياق يوازن بين كل تلك الظروف لانفاذ مبدأ العداله وأشاعته بين أطراف ذلك المجتمع المتنوع أحقاقاً وتأصيلاً لموروثاته الضاربه فى العمق لقرون خلت كتجربه إنسانية تبرز للعالم أضافة للتجارب العالميه الأخرى ، من هنا يأتى دور المراكز العربيه ومؤسسات المجتمع المدنى العربى خاصة تلك التى تعنى بحقوق الإنسان والعداله الانتقالية تعزيزاً لدورها دعماً للاستقرار بين المكونات بجهد مكثف تقوده قطاعات المجتمع المحلى تسهم وتساعد فى تحول ديمقراطى بالسودان كأحدى الدول الهامة التى تمثل جسراً بين العالم العربى والإسلامى والأفريقي . أن كل الظروف مواتييه والأرض خصبه ويدعم ذلك أن تنادى المجتمع المدنى ولجنة حكماء أفريقيا وأعلان راكوبية أجاويد دارفور بالدوحة بذلك .

منعطفات

• السودان لديه رصيد من الكفاءات والقدرات وخبرات ثره في فض النزاعات المختلفه خاصة الأهليه بكل بقاعه الممتده لقرون خلت . ليس ذلك فقط بل يمتد ذلك الي محيطه الاقليمي ويمساهمات مقدره في منظومات دوليه عديده منفرداً أو مجتمعاً لكن للأسف ساهمت نخبه السياسيه بالانتقال بذلك الأثر تفضيلاً لدول الجوار والدول الكبرى في خضم خلافاتها حول السلطه مع أنظمة الحكم منذ (١٩٦٩م) وهى كانت سانحة لتلك الدول والقوى في تكييف تدخلاتها بقدر ما يحكم مصالحها فتعقدت قضايا السودان وتلحظ ذلك في مجمل الاتفاقات التى تم توقيعها بين نظام مايو (١٩٦٩م) وحكومته الأنقاذ كمثل مع أطراف سياسيه تعارضها وتنازعها مديناً وبقوة السلاح باعتبارهما نظامان عسكريان شموليان أدار البلاد لاكثر من (٣٦) عاماً لكل كانت رؤيته وتجربته في الحكم فقد جمع نظام مايو مابين الشركاه العسكريه والمدنيه التى تمثل في اعتمادها على قوى اليسار لفته لم تتجاوز عامين لم يصمد فيها النظام أمام الضغوط الإقليمية والدوليه فوقعت المفاصله بينهما بعد عام ونيف أعقبه أنقلاب يوليو (١٩٧١م) وتحول النظام لليمين والتحالف مع الغرب ثم أعقب ذلك التباين والخلاف مع القوميين العرب في منتصف السبعينات ودخول النظام في أتون صدام مسلح في يوليو ١٩٧٦م مع الجبهة الوطنيه السودانيه بدعم من دول الجوار السوداني أنتقل بعدها الطرفان الي مصالحة وطنيه بمبادره سودانيه فريده جمعت مابين رئيس الجبهة الوطنيه أنذاك السيد / الأمام الصادق المهدي والمشير جعفر نميرى ببورتسودان وتوالت معه بقية أطراف الجبهه الوطنيه أبرزها الإسلاميون بقيادة د. حسن الترابى والتى أمتدت مصالحتهم للنظام لفته طويله عكس القوى السياسيه الأخرى أستثمرت فيه وجودها ورسخت من خلاله أقدامها وسط المكونات المجتمعيه المختلفه حتى دب الخلاف بينهم أنتهى باعتقالات وأسعه لقيادات وكوادر الإسلاميين خلال هذه الفتره أرسى نظام مايو تطبيق الشريعه الإسلاميه ومهما كان شكل الخلاف حول المنهجيه والتطبيق إلا أنه أضحى الحاكم لتوجه مسار السودان السياسى أشتدت الخلافات بين المعارضه ونظام مايو ساندت المعارضه في خلافاتها الظروف المعيشيه الصعبه والوضع الاقتصادى المتردى والحصار من الدول الغريبه مما أسهم في أسقاط نظام مايو من خلال أنتفاضه شعبيه مايعرف بثورة (٦) أبريل بها دخلت البلاد بعدها في فتره أنتقاليه قوامها الجيش والقوى المدنيه مهدت لانتخابات حره فتحت الطريق أمام ديمقراطيه ثالثه لكن لم يهنأ الشعب بتفريط قواه السياسيه وأنشغالها عن هموم وقضايا الوطن ودفعت بالجيش للاستيلاء على السلطه ونهجت في إدارتها لشأن البلاد من خلال شركاه مدنيه عسكريه أستندت على مرجعيه فكريه تمثل الحركه الإسلاميه وهى في شاكلتها تأخذ ملامح من تجريه مايو مستفيدة من أخطائها في إدارة الحكم. رسخ نظام الحكم (الأنقاذ) قبضته على مقاليد الأمور ودخلت البلاد في خلافات وصراعات مجدداً بين القوى السياسيه التى نقلت نشاطها المعادى لخارج السودان وكونت التجمع الوطنى الديمقراطى كإطار جمع بين كل تلك القوى التى تحمل تناقضات توجهاتها بداخلها وأتخذت من بعض دول الجوار مقراً لنشاطها السياسى والعسكرى. هذا الصراع أسهم بصورة كبيره في فتح الأبواب للتدخل الدولى والاقليمى السافر فى شئون السودان وبذلك فقدت المجهودات والمبادرات الفريده أو المجتمعيه السودانيه ورقه المساهمة في رأب الصدع بين فرقاء الوطن ودخلت البلاد في دوامه مجادلات وصراعات خلفت أحتقاناً بالنفوس لكن تيقن الجميع في نهاية المطاف لاهميه حل المشكلات عن طريق الحوار وهنا برز الدور الدولى الذى عمل على أقصاء جيران السودان خاصة ليبيا ومصر في إطار تسوية مشكله الجنوب التى تصدت لها منظمة الأيقاد وعملت

مصر على توقيع اتفاقية المصالحة بين الحكومه السودانيه والتجمع الوطنى الديمقراطى وأشرفت أريتريا على المصالحة بين جبهة الشرق وحكومته السودان بمساعدة الكويت ولكن لم يهنأ السودان بالأستقرار أذ أطلت في خضم كل ذلك مشكلة دارفور ورغم ما بذل حولها من جهود من توقيع لاتفاقيه أبوجا وملاحق أخرى لمجموعات متمرده لم توقع على اتفاقيه أبوجا (٢٠٠٦م) ولقد بذلت جهود وطنيه مخلصه لكن مازالت تداعياتها مستمره وتتواصل الجهود بقيادة دولة قطر الشقيقه لإنهاء الصراع فيها بدعم أقليمى ودولى كمئبر وحيد لتحقيق السلام في أرجاء دارفور من خلال هذا السرد يتبين أن دول الجوار السودانى والولايات المتحده والاتحاد الأوربى ذات أثر واضح في تسوية مشكلات السودان عبر العقدين الماضيين .

مساهمات المجتمع المدني (تسوية النزاعات)

- رغم كل ما سقناه من تعاضم الدور الأقليمى والدولى فى الشأن السودانى إلا أن ذلك لم يغلق الباب عن مساهمات وطنية كبيرة حققت نجاحات أبرزها تواضع الأطراف للغة الحوار ونسوق على سبيل المثال بعضاً منها يتصل بمحاولات أخذت منحى التعاطي مع المشاكل المجتمعية في إطار ولايات دارفور الثلاث وأخرى سعت بأخلاص لتسوية سودانية شاملة بين قواه السياسية. هذا لا يعنى قطعاً تجاوزاً لجهود فردية ولمنظمات أخرى مختلفة عملت من خلال أطر عديدة لكن ما نوره يرتبط بجهود تمت على الأرض حققت نتائج عملية .
- المجتمع المدني السودانى ظل يلعب أدواراً متعاظمة رغم شح الأماكن وظروف تقلبات أنظمة الحكم المتعاقبة فى إدارة الشأن السياسى السودانى ، له مبادرات كثيرة فى مجالات عديدة تتصل بنشر الوعى ورفع وبناء القدرات والتفاعل مع قضايا الوطن فالشعب السودانى عاشق للحرية والممارسة الديمقراطية رغم كل تلك القيود فى مجال الحريات بوعيه وأدراكه وبحثه السياسى العالى أستطاع أن يفجر ثورتين شعبيتين فى أكتوبر ١٩٦٤م أنهى بها حقبة نظام الفريق عبود العسكرى وهى كانت ثورة شعبية نوعية تجلت فى قيادة الطبقة العمالية الطلابية لها أرسى بها دعائم الديمقراطية الثانية . ثم توالى المظاهرات والأحتجاجات أثناء فترة الحكم المايوى ١٩٦٩م أنتهت بقيادة مكونات وشرائح المجتمع المدني الشعبية أنتفاضة ٦ أبريل بأحياء القوات المسلحة لها أنتقلت البلاد الى الممارسة الديمقراطية الثالثة . لكن للأسف الشديد وهذا يشمل كافة القوى السياسية السودانية أنها لم تستفد من تجربتها الأولى والثانية التى شهدت أخطاءً تراكمية فى الممارسة السياسية فى ظل الحريات الكاملة التى أتاحتها له الشعب السودانى . إن تفريط القيادات السياسية السودانية عبر كل تلك الحقب والعقود هى مسئولية وطنية أخلاقية يتحملونها .
- المجتمع المدني السودانى بكل مكوناته ظل يمارس دوره رغم كل تلك الظروف ومساحات الحرية الضيقة بجانب عدم رغبة الحكومات المختلفة فى لعب دوره التعبيرى الموجه لأجهزة الدولة هذه مشكلة ستظل ما لم تصل الحكومات والمجتمع المدني الى صيغ شراكة تحكم العلاقة بينها .

• أسهم المجتمع المدني السودانى مساهمة كبيرة فى أحداث التحول الديمقراطى فى التجربة السياسية الحالية كأحدى مكاسب اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥م وقام بدور فاعل فى مجال الرقابة على مراحل الأنتخابات المختلفة

تعزيزه الأمكانات. أستطاع أن يمد جسور التواصل بينه ومؤسسات ومراكز أقليمية ودولية لا شك أستفاد من تجاربها كثيراً وهي تعتبر رصيذاً له للمستقبل .

• إن الشعب السوداني خلاق يمارس حقه الديمقراطي والسياسي بوعي لكن أزمته تكمن في قياداته . عظمة الشعب السوداني طيلة فترات الممارسة الديمقراطية لم تشهد البلاد فيها عنفاً سياسياً في مراحل العملية الانتخابية ، كذلك هنالك نقطة هامة والسودان يمر بمرحلة الديمقراطية الرابعة أن غالب الفئات العمرية الذين ولدوا أثناء الفترة المايوية منذ ١٩٧٠م لم يمارسوا حقاً انتخابياً حراً في الممارسة الديمقراطية الأبعد ٣٥ عاماً وهي الفترة ما بين حكمى مايو والأنفاذ رغم ما تخللها من ممارسات سياسية بأجرائها للانتخابات في دورات كثيرة تمت تحت ظروف أركان الحريات فيهما لم تكن مكتملة هذا يعنى بدهاءة أن الأحزاب والقوى الأجتماعية السياسية في تناولها لمسار التحولات الديمقراطية أن تضع ذلك في الأعتبار .

مركز المساعي الحميدة

منظمة مجتمع مدنى تحملت كغيرها عبء المساهمة فى تقديم رؤى وأفكار تساعد أطراف النزاع خاصة بدارفور لما تدركه من مالات عدم حل هذه المشكلة التى تؤثر على مجمل الأوضاع بالسودان ، أقدمت على طرح مشروع إتفاق تصالحي فى أكثر المناطق تأثراً بالحرب (قلب دارفور) حيث الصراع حول الأرض والموارد والمنطقة التى أنطلق منها التمرد ويمثل النازحين والأجنيين فى هذه الرقعة الجغرافية من ولايات دارفور (٦٠%) منهم يتمثل مشروع الإتفاق (نداء الخير) الذى نفذ إلى تحقيق الأهداف التالية :-

- (١) بناء الثقة على قاعدة الإعتراف بالخطأ وأعمال مبدأ المحاسبة للجميع التى تنطلق من الأعراف والتقاليد .
- (٢) فتح الأسواق والممرات لحركة البضائع والمواطنين .
- (٣) إخفاء مظهر السلاح فى الأماكن العامة ووقف العدائيات .
- (٤) تأمين مسارات الرحل وموارد المياه .
- (٥) تحفيز النازحين للعودة للزراعة (خريف ٢٠٠٥ م) .

• مكونات هذه الإتفاق قادة قبائل وقيادات مجتمع مدنى وأعيان ورجال دين والدولة ، النتيجة المحققة كانت إيجابية تم فيها تحقيق كل تلك الأهداف منذ أبريل (٢٠٠٥م) وحتى الآن ، لم يقتصر جهد المساعي الحميدة فى المسألة الأجتماعية بل إمتد لطرح الأفكار لكل الأطراف لإيجاد معادلة سياسية أسهمت فى إقرار إتفاقية أبوجا (٢٠٠٦م) ومساهمات متعددة من خلال أوراق عمل ودراسات متخصصة بقضايا نوعية كالتعويضات والعودة الطوعية للنازحين وتأهيل المتأثرين بالحرب والأرض قدمت للوساطة القطرية والوسيط المشترك لمحادثات الدوحة لأنهاء الصراع بدارفور بل إمتد جهدها بالتضامن مع قيادات أهليه ودينيه وتوج بتوحيد عدد من الحركات التى لم تنضم إلى مسار السلام ولازال جهدها مستمراً وهى المؤسس بشراكتها مع المؤسسة العربية للديمقراطية لراكوية أجاويد دارفور التى تعتبر نقلة نوعية فى أستحداث الأليات المشتركة تضم الفاعليين والمتأثرين الأساسيين لمعالجة مشاكلهم كذلك لها مساهماتها مع معهد هايدبرج ضمن قوى المجتمع المدنى الدارفورى .

تجربة نداء أهل الله لإصلاح ذات البين بدارفور

- الفطرة الدينية تميز أهل دارفور بمسلك التصوف ويشكل الدين في نفوس الجميع القاعدة لبناء العلاقات والمعاملات البينية الحياتية وتمثل الطرق الصوفية وعلى رأسها الطريقة التجانية مركز الثقل بين أهل دارفور ويمثلون ٩٠% كأتباع ومريدين لهذه الطريقة التي ترتبط بدول غرب أفريقيا وشماله في الجزائر والمغرب .
- مكونات هذا النداء برمزية قيادتها ذات الأثر في نفوس أهل دارفور تمثل الأساس والمحور لتحرك النداء بمعنية رجالات طرق صوفية من أنحاء السودان المختلفة بالإضافة إلى تجمعات مدنية ونخب شملت المثقفين من أساتذة الجامعات والطلاب والنازحين ورجالات الإدارة الأهلية والنساء والطلاب والشباب ، والأعيان ورموز مجتمع يجمع بينهم إصلاح ذات البين وإتخذت منهاج التدثر بتقوى الله كمرج من هذه الأزمة ، أطرت للمشكلة ووضعت أبعاداً للحلول وجدت مباركة وتأييد من أصحاب المصلحة بالقواعد الشعبية بدارفور وكل القوى السياسية الحاكمة والمعارضة ويتميز النداء من بين كل المبادرات بأنه نابع من القاعدة وليس كشأن المبادرات الأخرى تنزل من أعلى إلى أسفل. قطعت هذه المبادره شوطاً بعيداً وفتحت ابواباً كانت موصدة ترفض مجتمعاتها الحوار خاصة النازحين حيث وصلت معهم إلى أركان ومرتكزات لحل مشكلة التعويضات والعودة الطوعية ورد حقوقهم وتسوية مظالمهم ، لكن لإعتبرات سياسية الدولة طرفاً فيها لم تكمل جهودها وإن هي لازالت مستمرة لحض الأطراف بالقواعد لأهمية الحوار وبتث ثقافة السلام بين أوساط المواطنين من خلال حركة دائمة ومستمرة بالمساجد والخلوي والتجمعات العامة واللقاءات الفردية ، تعتبر أفكارها مرجعية أساسية لحل المشكلات الإجتماعية بدارفور بجانب مشاركتها ضمن قوى المجتمع المدني بمعهد هايدبيرج بالمانيا ومعهد أبحاث السلم بجامعة الخرطوم للوصول حول رؤيه مشتركة لأهل دارفور تجسد حلاً للمشكلة تقدم للوساطة القطرية .

تجربة راقوبة أجاويد دارفور

- تجربة وليدة إبتدتها المؤسسة العربية للديمقراطية جمعت ما بين المبادرات والجهود النافذة بالساحة الدارفورية والشخصيات الأهلية والدينية والنازحين وناشطين سياسيين وخبراء في العدالة الإنتقالية كجهد يدعم الوساطة القطرية تختص بالمسائل الإجتماعية لتحقيق تصالح إجتماعي وتعايش سلمي بين مكونات وشرائح مجتمع دارفور أقدمت على مخاطبة جزور المشكلة وفروعها مخرجات الورشة التي أنعقدت بالدوحة في مارس (٢٠٠٩م) وجدت ترحيباً وقبولاً بين الأوساط القاعدية ولا زالت تسعى لأرساء آلية للعدالة الإنتقالية بدارفور وأعدت كل الدراسات المتعلقة بذلك من خلال تشاور واسع وعريض مستفيدة من تجارب دول عديدة وخبرات عربية وسودانية وعالمية وقد أسهمت في تقديم رؤى وأفكار ودراسات متعددة بشأن دارفور للجهات القطرية دعماً لجهودها لإيجاد حل لمشكلة السودان بدارفور .

هيئة جمع الصف الوطني

- تعتبر من أبرز المبادرات على الصعيد الوطنى جمعت مائة من أختيار أهل السودان بكافة سحناتهم وقواهم الاجتماعية والسياسية والأهلية .. بذلت جهداً مقدراً مع كل القوى السياسية والنخب لبلورة رؤية وطنية تقود لتحقيق مصالحه وطنية وجدت قبولاً من كل الاطراف جابت ولايات السودان ودول الجوار وما توصلت اليه في أعتقدنا كنموذج يأخذ في أعتبراته المستجدات الجديده بعد أجراء الانتخابات الأخيره وما يتمخض عن الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان ، يمكن أن تصلح كورقه عمل تطرح على مائدة حوار مستديره تضم كل الاطراف كما أشرنا الي ذلك من خلال هذه الورقه نقترح أن تنبثق منها لجنه مصغره تمثل كل الفئات وجهات أخرى ذات أعتبر لقياده جهد وطنى يدعم من كافة منظمات المجتمع المدنى العربى وجامعة الدول العربيه لتجسيد ذلك وأقعاً للخروج بالسودان من هذه الصراعات والمشاكل التى يعانى منها .

معهد أبحاث السلم جامعة الخرطوم

- هو أحد المؤسسات العلمية بالسودان أخذ على عاتقه البحث عن معادلة تجمع ما بين الفرقاء الدارفوريين على ورقة تحمل رؤية مشتركه . بذلت جهوداً ذات أبعاد مقدره بالتعاون مع معهد ماكس بلان بهایدل بيرج بدولة ألمانيا كأحدى المؤسسات العلمية القانونيه التى تعمل على تقديم أفكار تسهم في فض النزاعات (تيمور الشرقيه - أتفاقيه نيفاشا) (سيراليون) وخلافها .
- تعتبر الدراسة التى خلصت اليها الأطراف بعد حوار ممتد لاكثر من عام أضافه حقيقيه لجهود أطراف متعدده تسعى لايجاد حل لمشكلة دارفور وتمثل أطروحتها قوه دفع للوساطه القطريه لاختزال المسافات بين الاطراف حول القضايا مكان التفاوض .

منظمات وقيادات المجتمع المدنى - السودانى

- بذلت منظمات وقيادات مجتمع مدنى سودانية من خلال مراكز متخصصه في الشأن السودانى بالتناول الأكاديمى والأهلى لقضايا متعدده تتصل بحقوق الإنسان وأخرى تعنى بالتحويلات الديمقراطيه تشكل وتمثل أضافه حقيقيه للمجهودات الوطنيه التى تتصل بمحاصرة المشاكل وطرح الحلول العمليه لها وأمتدت جهودها الي كل الفئات والجهات التى تعمل في أطار تسوية النزاعات بالسودان وأخذت كثير من المنظمات والجهات والمؤسسات الأقليميه والدوليه بتلك الأفكار لكن في غياب المساهمين فيها وحاولت أنزالها أو تطبيقها بالأسلوب الذى يحقق لها أهدافها لكن فشلت في معظمها وهى مسألة تحتاج لوقفه .

مساهمات الحكومه والأحزاب السياسية

- طرحت الحكومه مبادره أهل السودان كاطار ووعاء يجمع ما بين كل ألوان الطف السياسى وبرغم مشاركة بعض القوى فيه وأخرى مقاطعه له تعتبر نقطه تحول في التعامل مع القضايا الوطنيه وأن عنت تلك المباده بشكل جوهرى قضية دارفور فمخرجاتها رغم تحفظ بعض القوى المشاركة فيه نعتقد أنها يمكن مع جهود الجهات الأخرى أن تعمل على أنها هذا الصراع .
- كذلك طرحت أحزاب الأمة القومي والحزب الشيوعي السودانى وبعض المنظمات الأهلية والمجتمعيه وقوى الأحزاب الحديثه رؤيه لحل مشكله دارفور وكذلك صيغه أخرى للوفاق بين حزب الأمه القومي والمؤتمر الوطنى ما يعرف بالتراضى الوطنى ومساهمة الحزب الاتحادى الديمقراطى بمبادره الوفاق الوطنى لكن كل تلك الجهود راوحت مكانها أذ أنها تتصل بمدخل الوصول للسلطه .

توصيات

- (١) دعم تجربة منظمات المجتمع المدني السوداني في مجال فض النزاعات مادياً ولوجستياً لضمان أستمراية جهودها .
- (٢) تفويض المؤسسة العربية للديمقراطية كأحدى منظمات المجتمع المدني العربي الفاعله بقياده الجهود الرامية الي تحقيق العدالة الانتقاليه في أماكن الصراعات العربيه من حيث التدريب لقيادات المجتمع المدني .
- (٣) الدعوة لإنشاء آليات للوساطة وفض المنازعات على مستوى جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية والحث على إنشاء آليات وقائية لرصد التوترات والأزمات للحيلولة دون تفاقمها .
- (٤) تشجيع الجهود العربية الرامية إلى المصالحة والوساطة بين الفرقاء في مناطق الصراع ودعم منظمات المجتمع المدني بتلك البلدان مالياً ولوجستياً تمكيناً لها وتعزيزاً لدورها التصالحي بين مكوناتها
- (٥) تطوير التشريعات الوطنية لضمان التعددية السياسية والحزبية على أساس المواطنة ، والعمل على إنشاء وتعزيز الآليات المحلية والأقليمية الرسمية والأهلية لمراقبة حسن سير الإنتخابات وضمان نزاهتها
- (٦) رفع القدرات الحكومية وقدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتطوير الآليات المحلية والأقليمية.

خلفية عن مؤتمرات الصلح القبلى التى عقدت بدارفور منذ ١٩٣٠ وحتى ١٩٩٧م

الرقم	اسم مؤتمر الصلح	العام	المنطقة
١	مؤتمر أم قوزين بين الكبابيش والبرتى والكواهلة والميدوب	١٩٣٢م	أم قوزين
٢	مؤتمر الصلح بين الميدوب والزيادية والمعالية	١٩٥٧م	المالحة
٣	مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمعالية	١٩٦٨م	الفاشر
٤	مؤتمر الصلح بين بنى هلبة والرزيقات الشمالية	١٩٧٦م	نيالا
٥	مؤتمر الصلح بين التعايشة والسلامات	١٩٨٠م	نيالا
٦	مؤتمر الصلح بين والرزيقات الشمالية	١٩٨٢م	نيالا
٧	مؤتمر الصلح بين الكبابيش والبرتى والزيادية	١٩٨٤م	أم كدادة
٨	مؤتمر الصلح بين الرزيقات والمسيرية	١٩٨٧م	نيالا
٩	مؤتمر الصلح بين المسيرية والحوازمة	-	مليط / النهود
١٠	مؤتمر الصلح بين القمر والفلاتة	١٩٨٧م	نيالا
١١	مؤتمر الصلح بين الشرتاى آدم أحمداى والبديات	١٩٨٩م	كبكابية
١٢	مؤتمر الصلح بين الفور والعرب	١٩٨٩م	الفاشر
١٣	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والقمر	١٩٩٠م	(الفاشر)
١٤	مؤتمر الصلح بين زغاوة كبرى وكبقا وقللا والقمر	١٩٩٠م	الجنينة
١٥	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والمعالية	١٩٩١م	الضعين
١٦	مؤتمر الصلح بين التعايشة والقمر	١٩٩٠م	نيالا
١٧	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والمراريت	١٩٩١م	الفاشر
١٨	مؤتمر الصلح بين زغاوة دار قلا وبنى حسين	١٩٩١م	كبكابية
١٩	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والميما والبرقد	١٩٩١م	الفاشر
٢٠	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والبرقد	١٩٩١م	الفاشر
٢١	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والبرقد	١٩٩١م	نيالا
٢٢	مؤتمر الصلح بين الفور والترجم	١٩٩١م	الفاشر
٢٣	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والعرب	١٩٩٤م	كتم
٢٤	مؤتمر الصلح بين الزغاوة السودانية والزغاوة التشادية	١٩٩٦م	بهاى
٢٥	مؤتمر الصلح بين الزغاوة والرزيقات	١٩٩٧م	الضعين
٢٦	مؤتمر الصلح بين العرب والمساليات	١٩٩٧م	الجنينة

نماذج لأسس التسويات بين بعض قبائل دارفور

الدية المتعارف عليها بين بعض قبائل جنوب دارفور

الرقم	القبيلة	الرجل داخل القبيلة	الرجل خارج القبيلة	دية المرأة	دية العين	دية الرجل	دية اليد	دية السن	دية الأصبع
١	بنى هلبة	٣٠ بقرة	٧٠	٣٠ و ١٥ بقرة	١٥ بقرة	١٥	١٥ بقرة	بقرة جدعة	بقرة جدعة
٢	البرقو	٣٠ بقرة	٧١	١٥	١٥	١٥	١٥	عجل جدع	عجل جدع
٣	العطرية	٣٠ بقرة	١٠٠	١٥	٦	٦	٦	٣	١
٤	دينكا	٣١	١٣	٦	٦	٣	٣	٣	٣
٥	مسلات نحاس	١٣	١٣	٦	٦	٣	٣	٣	٣
٦	برقو كرامة	٦	٦	٦	٣	٣	٣	٣	٣
٧	هبانية	٣٠	٧٠	٣٥	١٥	١٥	٥	١	١
٨	مسلات دنقر	١٣	٣٣	١٢,٥	١	١	٢	١	١
٩	معالية	٤١	٦١	٢٠	٢٠	٢٠	٢	١	١
١٠	رزيقات	٦١	٧١	٣٠,٥	١٥	١٥	١٥	١	١
١١	تعاشة	٤٢	٧٢	٤٢	٢١	٢١	٢١	١	١
١٢	فلاته	٤٠	٧٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١	١
١٣	ترجم	١٢	٣٠	١٥	١٥	٧	٧	٣	١
١٤	سلامات	٣٠	٧٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١	١
١٥	صعدة	١٢	-	١٢	٦	٦	٦	٢	-

تم الأتفاق والتعاهد والتحالف بين قبائل جنوب دارفور فى عام ١٩٤١م بمعرض أبو صلعة (بحيرة شمال شرق برام) (دار الهبانية) .

بمبادرة من الناظر محمد أبراهيم دبكة زعيم قبيلة البنى هلبة وهو ما عرف أخيراً بمقررات حلف (جوقين أبو صلعة) (١٩٢٢م - ١٩٤١م) ، ولكن نسبة لتزايد الأحتكاكات خاصة فيما بين القبائل التى تسكن ديار بنى هلبة أو تجاورها تم تعديل تلك الفئات من ٧٠ بقرة للدية الى ثلاثين وهو الحال بين الفور والبنى هلبة فى شكل أتفاق ثنائى عقد بأم لباسة فى ١٩٨٠م وتوافقت عليه القبائل التى تسكن ديار بنى هلبة وهو ما يعنى أن آليات الصلح متجددة ومتطورة وفق الظروف التى تحيط بالقبائل ، كذلك نوعية الأبقار وتصنيفها يختلف من قبيلة الى أخرى .

جدول دية الرجل من قبيلة بنى هلبة

عدد الأبقار الأناث	السن	عدد الثيران	السن
٧	بقرة فاتح ولدت أكثر من مرة	٧	ثور رباع
٧	بقرة بكر (ولدت مرة واحدة)	٧	ثور ثنى
٧	بقرة رباعية (لم تلد بعد وهى فى طور العشار)	٧	ثور جدع
٧	بقرة ثنية (عمرها ثلاث سنوات فما فوق)	٧	ثور مضمون
٧	بقرة جدعة (عمرها سنتان فأكثر)		
٧	بقرة مضمونة (عمرها أكثر من سنة واحدة)		
٤٢	بقرة	٢٨ ثور	ثور

دية الرجل من قبيلة الفلاتة

عدد الأبقار	السن	عدد الثيران	السن
١٣	بقرة فاتح	١	ثور كلالى (خمس سنوات)
١٣	بقرة رباعية	١	ثور رباع (اربع سنوات)
١٣	بقرة ثنية	١	ثور جدع
١٣	بقرة جدعة	١	ثور مضمون
١٣	بقرة مضمونة	١	ثور ثمن
٦٥	بقرة	٥ ثور	المجموع الكلى ٧٠ رأس

قبيلة البنى هلبه والقمر (الديات)

تم التعاقد بين بنى هلبة جابر وجبارة وجيرانهم قبيلة القمر وكان التعاقد على الدية والوليه وهو تعبير يقصد به وحدة المصير فى السراء والضراء وقد شارك فى المؤتمر بالأضافة الى بنى هلبة والقمر كل من قبائل السلامة وخزام وبنى حسين وهى القبائل التى تتبع لأدارة بنى هلبة فى دارهم .
وقد تعاقدوا على الدية وفق ما هو مبين أدناه

الرقم	البيان	الدية
١	الرجل	ثلاثون بقرة
٢	المرأة	خمس عشرة بقرة
٣	العين	نصف الإنسان
٤	الرجل	نصف الإنسان
٥	السن	عجلة جدعة عمرها سنتان فأكثر
٦	أزالة البكارة	عجلة جدعة
٧	القتل الخطأ	ست بقرات ويسمى (إن خيتة) أى خطأ